دمشق تشكك في نيات تركيا من التصدي لداعش: هل الهدف ضرب الأكراد في سورية والعراق؟

انصار أوجلان يحتجون على الضربات العسكرية التركية في بروكسل (أ.ف.ب)

| وكالات

شككت سورية في النيات الكامنة وراء تصدي تركيا المستجد لتنظيم داعش، وتساءلت عن إذا ما كانت تدعي ذلك بهدف «ضرب الأكراد في سورية والعراق» وربما لـ«أسباب داخلية أخرى»، لكن دمشق رأت أن أنقرة إذا ما شعرت بأن من واجبها التصدي للإرهاب بعد أربع سنوات من عمر الأزمة، فهو «خيرٌ من ألا تأتي أبداً»، وأعادت التأكيد أن القضاء بشكل نهائي على ظاهرة الإرهاب يتطلب جهداً جماعياً ملزماً على المستويين الإقليمي والدولي أساسه التعاون البناء واحترام سيادة الدول ومصالح شعوبها.

وحمّلت وزارة الخارجية والمغتربين في رسالتين متطابقتين إلى كل من رئيس مجلس الأمن الدولي والأمين العام للأمم المتحدة، نقلتهما وكالة الأنباء «سانا»، الحكومة التركية المسؤولية المباشرة عن سفك الدم السوري وعن المعاناة الإنسانية لملايين السوريين داخل سورية وخارجها بفعل دعمها للإرهاب. وأعربت الوزارة عن رفض سورية «محاولة النظام التركي تصوير نفسه على أنه الضحية، وأنه يدافع عن نفسه، في الوقت الذي يعرف فيه الجميع ما فعله هذا النظام من تقديم كل أشكال الدعم للتنظيمات الإرهابية في انتهاك صارخ لقرارات مجلس الأمن»، واستدلت على ذلك بالعلاقة القائمة بين النظام التركي وتنظيم داعش، حيث يسرق التنظيم «النفط والقمح والقطن والآثار من سورية ويبيعها في تركيا بمعرفة النظام التركي مقابل تزويده بالسلاح والذخيرة وتأمين الخدمات اللوجستية لعناصره داخل الأراضي التركية».

وفندت الوزارة ما ورد في الرسالة التي وجهتها وزارة الخارجية التركية إلى الأمين العام للمنظمة الدولية وإلى رئيس مجلس الأمن لتسويغ انخراطها المتأخر في قتال تنظيم داعش. ولفتت الوزارة إلى إشارة الرسالة التركية لقراري مجلس الأمن (٢١٧٠) و(٢١٧٨) وتجاهلها القرار (٢١٩٩)، وتساءلت: «هل التزمت تركيا قولاً وفعلاً بتنفيذ هذه القرارات الصادرة تحت الفصل السابع؟»، وأردفت مؤكدةً أنه «لو التزمت تركيا ودول الجوار بتنفيذ قرارات مجلس الأمن المذكورة، فإن ٧٠ بالمئة من عوامل الأزمة في سورية يكون قد تم تجاوزها».

وشددت الخارجية على أنه لا يحق للنظام التركي استخدام المادة (٥١) من ميثاق الأمم المتحدة، لأنه في الحقيقة هو الذي يقوم بتصدير الإرهاب الذي يتحدث عنه، مشيرةً إلى أن المادة المذكورة تعطي الحق لسورية أن تدافع عن شعبها وأرضها من الإرهاب القادم عبر الحدود، والمدعوم من النظام التركي، وغيره من دول إقليمية أخرى.

وبينت أن سورية وقواتها المسلحة تكافح الإرهاب المتمثل بأكثر من سبعين تنظيماً متطرفاً يحصلون على تمويل وتسليح وتدريب من دول إقليمية وأطراف دولية معروفة تأتي تركيا في مقدمتها، لافتةً إلى أن التصريحات الصادرة عن مسؤولين عسكريين في الولايات المتحدة لا تخفي وجود معسكرات تدريب في دول عدة في المنطقة بذريعة «المعارضة المعتدلة».

وأوضحت الخارجية في رسالتيها، أنه وعلى العكس مما جاء في الرسالة التركية، فإن القوات المسلحة السورية تتصدى لتنظيمي «داعش» و«النصرة»، الإرهابيين في مواقع عدة من الأراضي السورية، وذلك على حين نشر مراسلون صحفيون صوراً لجنود أتراك يتبادلون التحية مع عناصر من داعش على الحدود بين البلدين.

وإذ أشارت إلى أن سورية كانت قد «نبهت داعميه بأن هذا الإرهاب سوف يرتد عليهم»، قالت: إنه «من المؤسف أننا شهدنا مؤخراً بداية ارتداد هذا الإرهاب على داعميه، وإذا كانت تركيا قد شعرت الآن بعد أربع سنوات ونيف مرت على الأزمة في سورية بأن من واجبها التصدي للإرهاب فإن ما ينطبق عليها هو المثل القائل: «أن تأتي متأخراً خير من ألا تأتي أبداً»، وأردفت متسائلةً: «لكن هل النيات التركية صادقة في مكافحة إرهاب داعش وجبهة النصرة والتنظيمات المرتبطة بالقاعدة تنفيذاً لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة أم إنها تدعي ذلك بهدف ضرب الأكراد في سورية والعراق وربما لأسباب داخلية أخرى؟»، في إشارة من الوزارة إلى رغبة الرئيس التركي رجب طيب أردوغان في الدعوة لانتخابات نيابية مبكرة بعد انتكاسة حزب العدالة والتنمية في الانتخابات الأخيرة.

وبعد أن أكدت تصميم سورية على الاستمرار في مكافحة الإرهاب وعازمة على متابعة واجبها الوطني بالدفاع عن الشعب السوري وحمايته، دعت الوزارة مجدداً كل من مجلس الأمن والأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون إلى «تحمل مسؤولياتهما عبر إلزام الدول بتنفيذ قرارات مجلس الأمن ذات الصلة بمكافحة الإرهاب، ولا سيما (٢١٧٠ – ٢١٧٨ – ٢١٩٩)، واتخاذ الإجراءات الرادعة بحق الدول الداعمة للتنظيمات الإرهابية كداعش و«النصرة» وغيرهما من التنظيمات المرتبطة بالقاعدة».

وختمت الوزارة رسالتيها بالقول: إن «سورية تؤكد مجدداً أن القضاء بشكل نهائي على ظاهرة الإرهاب يتطلب جهداً جماعياً ملزماً على المستويين الإقليمي والدولي أساسه التعاون البناء واحترام سيادة الدول ومصالح شعوبها».

زعيم حزب الخضر الألماني: الهدف من عمليات تركيا ضد داعش «خداع» الغرب

وجه زعيم حزب الخضر الألماني المعارض جيم أوزدمير انتقادات حادة لأسلوب حكم الرئيس التركي رجب طيب أردوغان، معتبراً أنه يسوق تركيا تحت حكمه الديكتاتوري في مسار ستنحدل في نهايته إلى نموذج باكستاني مصغر تنهشه الفوضى على أبواب الاتحاد الأوروبي، واتهمه بخداع الغرب من خلال العلميات التي ينفذها ضد تنظيم داعش الإرهابي.

وقال أوزدمير في تصريحات نقلتها صحيفة «باساور نويه بريسه» الألمانية أمس: «لا يمكننا غض الطرف عندما تتحول دولة، كانت ترغب حتى الأمس بالانضمام للاتحاد الأوروبي، إلى نموذج باكستاني مصغر بحاكم استبدادي على الحدود الأوروبية تحت قيادة أردوغان»، واستطرد قائلاً: «أرى بلداً سيسقط في الفوضى من دون داع بسبب حاكمه».

وركز حكام باكستان على دعم المجاهدين في جارتهم أفغانستان ضد الوجود السوفييتي خلال الثمانينيات من القرن الماضي، تاركين البلاد نهباً للفوضى بين المجموعات المختلفة، وسمح ذلك للمتطرفين بتأسيس نفوذ قوي جداً في منطقة القبائل الحدودية بين باكستان وأفغانستان.

ورأى أوزدمير، أنه يتعين على أردوغان أن يلوم نفسه على عدم مقاومته منذ فترة طويلة تنظيم داعش، وقال: «أردوغان أغمض كلتا عينيه طول هذه الفترة» عن داعش، وأشار في المقابل إلى وجود تقارير تتحدث عن دعم أردوغان لداعش عملياً. ووصف أوزدمير تصدي تركيا الحالي لداعش بـ«الرمزي البحت»، وأضاف: «الغرض من ذلك خداعنا في الغرب. فمواقع داعش قلما يتم مهاجمتها، كما أن عدد أنصار داعش الذين يتم القبض عليهم في تركيا قليل نسبياً».

د ب أ

«التغيير والتحرير» اعتبر من يقوم بذلك «محتلاً» و«معتدياً» و«العمل الوطني» طالبت بالتصدي له

تيارات معارضة ترفض محاولة تركيا إنشاء منطقة عازلة في شمال سورية

| الوطن

أعلنت تيارات سورية معارضة في الداخل رفضها لمحاولة حكومة تصريف الأعمال التركية إقامة منطقة عازلة في شمال سورية بذريعة محاربة تنظيمي داعش الإرهابي، معتبرة هذه المحاولة «تعدياً على الأراضي السورية»، ومطالبة بالتصدي لها.

وفي تصريح لـ«الوطن»، قال القيادي في «جبهة التغيير والتحرير» مازن مغربية: «نحن لا نسمح بفرض أي منطقة عازلة أو آمنة تحت أي ذريعة إن كانت لمحاربة داعش أو غيره أو إيواء اللاجئين كما يقول (الرئيس التركي رجب طيب) أردوغان».

واعتبر مغربية، أن كل من يحاول إنشاء هذه المنطقة فهو «محتل» و«معتد» على سورية ويجب أن يحارب ويطرد من أي منطقة سيطر عليها أو قد يسيطر عليها»، لافتاً إلى أن أردوغان يحاول تحقيق الحلم العثماني القديم بالاستيلاء على مناطق كثيرة في شمال سورية».

وأعرب مغربية عن اعتقاده، بأن هذا الحلم «لن يتحقق» لأن الظروف الإقليمية والدولية لا تسمح بذلك»، وقال: «من يريد أن يحارب داعش أياً كان سواء أردوغان أم سورية أو إيران أو غيرها من الدول من عليها الذهاب إلى «جنيف ٣» وإنشاء تحالف دولي وليس كالتحالف الحالي الذي تقوده الولايات المتحدة الأميركية، وذلك من أجل إيجاد حل للأزمة السورية ومحاربة داعش»، معتبراً أن هذا هو «الحل الوحيد» للقضاء على داعش وجبهة النصرة.

مازن مغربية

وفي السياق، قالت «هيئة العمل الوطني الديمقراطي» في بيان لها تلقت «الوطن» نسخة منه: «يخرج علينا مشروع تركي يتحدث عن منطقة عازلة، وهذا لا يمكن أن يكون خياراً وطنياً مهما ألبسته أطياف خارجية لبوسات مصلحية، لأن هذا تعد على الأراضي السورية وإن كنا جميعاً نريد إخراج داعش وقتالها ولكن كان الأجدر بتركيا أن تضبط الحدود التي عبرها آلاف الدواعش».

ورأت «هيئة العمل»، أن المهمة التي صنع تنظيم داعش من أجلها «بدأت تنجلي بسرعة للقاصي والداني والأراضي السورية ليست مشاعاً دولياً للتقاسم وقد دفع شرفاء من سورية دمهم الغالي في مواجهة هذه التنظيمات التكفيرية التي تنفذ أجندات دولية».

وأضافت: «إننا كمعارضة وطنية نرفض هذا الطرح جملة وتفصيلاً، ومطلوب منا جميعاً مواجهة الدواعش بأشكالهم كافة ولكن دون أن نقبل ببازارات دولية لاقتطاع أرضنا التي هي أرض سورية للسوريين الذين لا يفرطون بها..».

وبعد أن أوضحت «هيئة العمل» «أننا جميعاً نرفض الإرهاب ومع إنشاء جبهة سياسية وعسكرية واجتماعية فكرية لمواجهة الإرهاب»، شددت على أن «اقتطاع أرض سورية تحت أي مضمون خارج المساومة..».

وختمت «هيئة العمل» بيانها بالقول: «إننا نجدد انتماءنا لسورية ونجدد الانطلاق من ثوابتنا التي تبدأ بوحدة سورية أرضاً وشعباً وتنتهي برفض أي مساس بالسيادة الوطنية..».

مصر تتحفظ والعراق يدين الغارات التركية على أراضيه

تركيا توافق رسمياً على فتح قواعدها أمام التحالف الدولي لضرب داعش «فقط»

قاعدة أنجرليك الجوية الأميركية (رويترز)

قبيل ساعات من مناقشة مجلس الأمة التركي (البرلمان) لحملة حكومة العدالة والتنمية على مواقع تنظيم داعش في سورية، وحزب العمال الكردستاني في العراق، أعلنت أنقرة أن مجلس الوزراء التركي وافق رسمياً على فتح القواعد الجوية التركية أمام التحالف الذي تقوده واشنطن ضد مسلحي تنظيم داعش فقط، على الرغم من أن الغموض لا يزال يلقي بظلاله على مدى التفاهمات التركية الأميركية، خصوصاً أن الجانبين لم يتفقا بعد على المجموعات السورية التي سيدعمانها لقتال داعش.

وبعد مواقف مؤيدة أعلنتها دول غربية وعربية للحملة التركية، اعترض العراق على قصف الطائرات التركية لمواقع حزب العمال الكردستاني في أراضيه، في حين أعربت مصر عن موقف متحفظ حيال الحملة التركية التي تستهدف تنظيم داعش داخل سورية، مشددةً على صيانة وحدة الأراضي السورية.

وأوضح المتحدث باسم وزارة الخارجية التركية تانغو بيلجيتش أن مجلس الوزراء التركي وافق رسمياً على تفاهم مع الولايات المتحدة يشمل فتح القواعد الجوية التركية أمام التحالف الأميركي.

وأوضح بيلجيتش خلال مؤتمر صحفي أن الاتفاق يختص فقط بقتال تنظيم داعش، ولا يتضمن توفير دعم جوي لمسلحي وحدات حماية الشعب ذات الأغلبية الكردية.

ونقلت وكالة الأنباء الفرنسية عن مصدر في وزارة الخارجية بعد أيام على إعطاء أنقرة موافقتها المبدئية لواشنطن، أنه تم «توقيع» مرسوم حكومي وبات في إمكان الأميركيين استخدام قاعدة أنجرليك «في أي وقت» في إطار التحالف.

وأعلنت واشنطن وأنقرة هذا الأسبوع عزمهما توفير الغطاء الجوي للمعارضة السورية المسلحة واجتثاث مسلحي داعش سوياً من القطاع الممتد على طول الحدود مع استخدام الطائرات الحربية الأميركية للقواعد الجوية في تركيا لشن الهجمات. إلا أن مسؤولين ذكروا أن البلدين لم يتفقا بعد على أي جماعات للمعارضة يمكن تقديم الدعم لها في هذا الجهد المشترك، مما يسلط الضوء على الغموض الذي يكتنف خطة الحملة.

ويبدو أن التخطيط بدأ للتو والاتفاق على التفاصيل الهامة مثل أي جماعات للمعارضة ستتلقى الدعم على الأرض قد يؤجج توترات قائمة بالفعل منذ أمد بعيد بين الولايات المتحدة وتركيا بشأن الإستراتيجية في سورية.

وأوضح مسؤولون أنه لا يزال يتعين حل مسائل في المحادثات مع تركيا تتعلق بعمق المنطقة التي ستمتد داخل سورية، ومدى سرعة بدء الطائرات الحربية الأميركية في تنفيذ مهام قتالية من القواعد التركية. وقال مسؤول كبير بإدارة أوباما في إفادة للصحفيين مشترطاً عدم نشر اسمه «علينا أن نجلس مع الأتراك لنقرر ذلك». واعترف المسؤول أن هناك جماعات معارضة في سورية «لن نعمل معها بالقطع».

أمام هذا الواقع عقد البرلمان التركي جلسة طارئة لمناقشة حرب حكومة العدالة والتنمية على «الإرهاب»، وذلك وسط اتهامات من بعض نواب المعارضة لأردوغان باتباع «إستراتيجية التوتر» تمهيداً لانتخابات تشريعية مبكرة قد تسمح له بتخطي النتائج المخيبة للآمال التي حصدها في السابع من حزيران عندما فقد حزبه الأغلبية المطلقة للمرة الأولى منذ ٢٠٠٢.

وفي هذا السياق قال زعيم حزب الشعوب الديمقراطي صلاح الدين دمرداش، الذي دعته السلطات من دون جدوى إلى إدانة أعمال حزب العمال الكردستاني، أن «أحد الأهداف الرئيسية للعملية الجارية في الأجواء وعلى الأرض وفي وسائل الإعلام، هو الإضرار بحزب الشعوب الديمقراطي مع احتمال إجراء انتخابات مبكرة». وطالب الحكومة التركية وحزب العمال الكردستاني بوقف الاقتتال فوراً والعودة إلى عملية السلام، داعياً كل الأطراف للتصرف «بتعقل».

واتهم دمرداش، الذي يترأس كتلة حزبه في مجلس الأمة التركي، حكومة العدالة والتنمية بـ«السعي لتقويض الأكراد في سورية من خلال المنطقة العازلة التي تخطط لإنشائها على الحدود السورية التركية»، واعتبر أن العملية العسكرية التركية ضد مسلحي داعش في سورية غطاء لاستهداف حزب العمال الكردستاني. وتواصلت الغارات التركية على مواقع «العمال الكردستاني» داخل العراق من دون الإعلان عن استهداف مواقع لداعش. وأعلنت الحكومة التركية في بيان أن الطيران الحربي شن ليل الثلاثاء الأربعاء سلسلة جديدة من الغارات الجوية على قواعد لحزب العمال الكردستاني في شمال العراق وجنوب شرق تركيا. من جهتها، أدانت بغداد الهجوم التركي داخل الأراضي العراقية ووصفته بأنه «تصعيد خطير واعتداء على السيادة العراقية».

وفي بيان نشر على حساب رئيس الوزراء حيدر العبادي على موقع التواصل الاجتماعي «تويتر» دعت بغداد تركيا لتجنب المزيد من التصعيد والسعي لحل للأزمة. وأضافت إنها ملتزمة بعدم السماح بأي هجوم على جارتها الشمالية من داخل الأراضي العراقية.

وبعدما قدمت واشنطن ودول أوروبية وعربية شيكاً على بياض لضربات تركيا لتنظيم داعش داخل سورية وخططها إقامة مناطق آمنة في جزء من المنطقة الحدودية بين البلدين، قالت القاهرة إنه ينبغي الحفاظ على سلامة أراضي سورية، في إشارة واضحة إلى التحفظ المصري. وذكرت وزارة الخارجية المصرية في بيان لها أول أمس أن مصر تدعم محاربة ما وصفتها بأنها التنظيمات الإرهابية في سورية، «مع ضرورة أن يتم ذلك في إطار المحافظة على وحدة أراضي الدولة السورية وسلامتها الإقليمية، وبما يتوافق مع أسس وقرارات الشرعية الدولية في هذا الشأن». ولم يقدم البيان المصري تفاصيل أخرى ولم يذكر تركيا بالاسم.

(أ. ف. ب – رويترز – الأناضول)

قلق أممي وشكوك حيال إقامة منطقة آمنة على الحدود التركية السورية

عبر مدير العمليات الإنسانية في الأمم المتحدة ستيفن أوبراين عن قلقه وشكوكه إزاء إقامة منطقة آمنة على طول الحدود السورية التركية، معرباً عن أمله في تسهيل دخول المساعدات الإنسانية المخصصة للشعب السوري خلال زيارته المقبلة لدمشق. وصرح أوبراين أمام جلسة لمجلس الأمن الدولي «آمل أن تكون زيارتي لدمشق الشهر المقبل، فرصة للتحاور بشكل بناء مع الحكومة لتسوية بعض المشاكل الخطيرة التي تعرقل العمليات الإنسانية».

ولاحقاً، قال أمام الصحفيين: إن تفاصيل الزيارة التي ستكون الأولى منذ توليه مهامه في نهاية أيار «ليست نهائية بعد»، وأنه يأمل بزيارة مدينة حمص. وذكّر بأن الحرب على سورية أوقعت أكثر من (٢٢٠) ألف قتيل وأن (١٢،٢) مليون شخص بحاجة إلى مساعدة إنسانية في البلاد بينهم ٤،٦ ملايين في مناطق يصعب على المنظمات الإنسانية الوصول إليها.

وأشار مدير العمليات الإنسانية في الأمم المتحدة إلى أن أكثر من مليون شخص طردوا منذ مطلع العام من منازلهم بسبب المعارك «وكثيرون للمرة الثانية أو الثالثة». وأحصت الأمم المتحدة العام الماضي ٧،٦ ملايين سوري نازح.

ودان أوبراين، الهجمات على المراكز الطبية في سورية، والتي استهدف ١٤ منها في حزيران في قصف جوي. كما وجه نداء إلى الجهات المانحة، مؤكداً أن خطة المساعدات الإنسانية العاجلة لسورية يتم تمويلها حالياً بنسبة ٢٧٪ فقط. وتدارك قائلاً: «ولكن ليست هناك حلول إنسانية لهذه الأزمة»، داعياً إلى تسوية سياسية للأزمة في سورية. وقال: «بات من الملح أكثر من أي وقت مضى إيجاد حل سياسي لإنهاء دوامة العنف والوحشية العبثية».

وأضاف: «علينا أن نثبت للشعب السوري أن العالم لم ينسه».

ورداً على سؤال للصحفيين، نبه أوبراين إلى أن إنشاء منطقة آمنة للمدنيين السوريين على طول الحدود التركية السورية ينطوي على أخطار، مطالباً بـ«حماية» هذه المنطقة «بشكل كاف» لأنها «ستجذب بسرعة عدداً كبيراً من المدنيين». وتابع «علينا توخي الحذر». وتصر أنقرة على موقفها الساعي إلى إنشاء منطقة آمنة شمال سورية، وبحسب الرئيس التركي رجب طيب أردوغان فإن الهدف الرئيسي من ذلك هو إخراج داعش، ما يوفر بيئة آمنة لعودة المهجرين السوريين.

(أ ف ب – أ ش أ)

قولاً واحداً

ميزان القوة وتحولاته

تحسين الحلبي

يلاحظ الكثيرون أن حملات التضليل وحجب الحقائق في وسائل إعلام الدول المساندة للإرهاب تتزايد كلما حققت سورية بجيشها وقيادتها وشعبها الصامد مكاسب وانتصارات في ميدان مجابهة المجموعات الإرهابية وأهدافها. وغالباً ما تبدأ هذه الحملات بمحاولات زرع الشكوك بحلفاء سورية على المستوى الدولي مثل روسيا والصين حين تنشر صحف أميركية وبريطانية تحليلات تريد من ورائها إيهام القراء بأن سورية «قد تتحول إلى عبء على روسيا» على سبيل المثال وتحجب هذه التحليلات حقائق ساطعة فرضها واقع الصمود والمجابهة السورية ضد جميع أدوات العدوان الغربي– الصهيوني على سورية بدءاً من (داعش) إلى أمثالها ووصولاً إلى مختلف أسماء المجموعات الإرهابية المسلحة التي تستهدف سورية منذ آذار (٢٠١١). فالملاحظ أن متانة وحدة الشعب السوري والجيش والقيادة ما تزال تفرض نفسها في الساحة السورية على حين أن التمزق والتشرذم والنزاع المسلح يسود بين مختلف ما يسمى قوى المعارضة «المعتدلة» وداخل المجموعات الإرهابية الأخرى وبشكل علني على مستوى الميدان والإعلام... فهذه الصورة الحقيقية للوضع وما تبشر به من المزيد من المكاسب والانتصارات ضد الإرهاب ليست من مصلحة دول كثيرة ووسائل إعلام متنوعة...

فاستهداف سورية من خلال التشكيك بقدرة حلفائها الإقليميين والدوليين على استمرار مساندتها في الحرب على الإرهاب لن ينفع ولن يغير شيئاً على أي مستوى لأن هذا التحالف يثبت أنه يسير في خط متصاعد يؤكده سجل المشاركة اليومية والإستراتيجية لحزب الله في مجابهة الإرهابيين على المستوى الميداني وسجل الدعم الإيراني الذي لم يتوقف بكل أشكاله لسورية وشعبها وجيشها وقيادتها على المستوى الإقليمي، أما على المستوى الدولي فلا تزال روسيا تعقد صفقات السلاح مع سورية ولا تتوقف عن إرسالها إضافة إلى الاتفاقات الاقتصادية والصناعية وفي استخراج النفط والغاز السوري. وعلى الساحة العربية تراجعت دول كثيرة عربية عن مواقفها السابقة التي فرضتها عليها مصالح سعودية وقطرية وأميركية فالتعاطف والتأييد التونسي لسورية جعل تونس تتحول من مؤيد احتياطي للمؤامرة على سورية إلى مؤيد مباشر لسورية وحربها على الإرهاب كما تحولت العراق شعباً وجيشاً وحكومة إلى الدولة التي تشارك سورية في معارك الحرب على الإرهاب ويتفق معظم المحللين السياسيين في الغرب أن العراق لن يعود إلى وضعه السابق المؤيد للسياسة الأميركية التي فرضت عليه الهيمنة بعد احتلالها لأراضيه، وهذا ما تعترف به مجلة (بيزينس انيسايدر) قبل يومين حين كشفت أن واشنطن لم يعد في مقدورها إرغام العراق على السير وراء السياسة الأميركية لأن حرب الجيش العراقي والشعب العراقي بمختلف فئاته على الإرهاب سيفرض وقائع جديدة على عراق جديد سيختلف كثيراً عن عراق (صدام) وعن عراق (ما بعد الاحتلال الأميركي) وستفرض الاتفاقية السداسية مع طهران على إيران تمتين علاقاتها مع العراق وتمتين علاقات العراق مع سورية لأن إيران لن تتنازل عن استقلالية قرارها السياسي وتحالفاتها المتينة مع الدولتين السورية والعراقية، وإضافة إلى هذا الاستنتاج الغربي يلاحظ الجميع أن ميزان القوى داخل كل دولة من الدول الثلاث سورية والعراق وإيران وفي مجموع قوى الدول الثلاث يميل إلى مصلحة سياسة هذه الدول في رفضها للهيمنة الأميركية وستبقى دول مثل السعودية غارقة لسنوات كثيرة في الحرب الظالمة على اليمن مثلما سيكون من الصعب على أي دولة عربية أو إسلامية في المنطقة التخلص من الإرهابيين التكفيريين إذا بقيت تعتمد في مجابهتها لهم على الولايات المتحدة التي ثبت للعراق الذي يعد دولة صديقة لواشنطن بأن الإدارة الأميركية لا تجد من مصلحتها التخلص الحاسم والجاد من هؤلاء الإرهابيين وهذا ما اكتشفته الجزائر منذ وقوفها إلى جانب سورية وما سوف تكتشفه مصر وليبيا التي تحاول واشنطن ضمهما إلى التحالف معها.

فالزمن يعمل لمصلحة كل المناهضين للهيمنة الأميركية وسياستها وخصوصاً بعد أن تشكلت قاعدة الدعم لهذه المناهضة من سورية والعراق وإيران واليمن وتونس والجزائر والمقاومة.

العلم السوري يرتفع على المؤسسات الرسمية في القنيطرة

أكدت الفعاليات الرسمية والشعبية من أبناء الجولان العربي السوري المحتل والقنيطرة إصرارها على التشبث بالأرض ومواصلة طريق المقاومة والوقوف إلى جانب أبطال الجيش العربي السوري والقوات المسلحة الباسلة حتى تطهير التراب السوري من رجس الإرهابيين التكفيريين وتحرير كامل الجولان من الاحتلال الإسرائيلي ورفع العلم العربي السوري فوق ثراه الطاهر.

وخلال رفع العلم العربي السوري على سارية مديرية الزراعة والإصلاح الزراعي بمدينة البعث في القنيطرة أمس، أعرب المشاركون عن استعدادهم للتضحية وتقديم الغالي للحفاظ على العلم الوطني الذي يشكل رمزاً للسيادة والهوية الوطنية السورية، وليبقى عالياً خفاقاً فوق كل شبر من تراب الوطن.

وأشار أمين فرع الطلائع بالقنيطرة خلف الخليفة إلى أن الفعالية تأتي ضمن خطة منظمة طلائع البعث ومحافظة القنيطرة المتمثلة برفع العلم الوطني فوق المديريات والدوائر الرسمية بشكل متتال.

وكان فرع طلائع القنيطرة احتفل الشهر الماضي بالتعاون مع مديرية الموارد المائية برفع العلم الوطني فوق سارية المديرية.

سانا